

تحرك عاجل

مدير منظمة غير حكومية قيد الاعتقال الإداري

أصدر القائد العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية أمرًا بالاعتقال الإداري لمدة أربعة أشهر بحق أبي العابودي، أحد العاملين بالمنظمات غير الحكومية وناشط في مجال التعليم؛ وهو قيد الاعتقال بسجن عوفر، بالقرب من مدينة رام الله في الضفة الغربية، منذ 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، دون أن تُوجه له تهمة أو أن يقدم للمحاكمة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

Major-General Nadav Padan

GOC Central Command

Military Post 01149

Battalion 877

Fax: + 972 2 530 5741

Email: 1111@idf.gov.il

السيد الجنرال ناداف بادان،

تحية طيبة وبعد ...

اقتحم ما لا يقل عن عشرة جنود إسرائيليين منزل أبي العابودي بكفر عقب في حوالي الساعة الثالثة بعد منتصف ليل يوم 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، واعتقلوه أمام زوجته وأطفاله. وكان من المفترض أن يشارك أبي في اللقاء الدولي الثالث للعلوم في فلسطين بالولايات المتحدة الأمريكية في يناير/كانون الثاني 2020.

ومع ذلك، أصدرتم في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 أمرًا باعتقال أبي العابودي إداريًا لمدة أربعة أشهر. وكان من المفترض أن يؤكد قاض عسكري إسرائيلي أمر الاعتقال. ويشغل أبي العابودي منصب

مدير "مركز بيسان للبحوث والإنماء"، وهو منظمة غير حكومية فلسطينية بارزة. ويمكن تجديد أوامر الاعتقال الإداري إلى أجل غير مسمى؛ كما تُبقى الأدلة سرًا، مما يعني أنه لا يمكن للمعتقلين، فعليًا، الطعن ضد قانونية اعتقالهم، أو معرفة الوقت الذي سيُطلق فيه سراحهم.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق البالغ من أن استخدام إسرائيل الممنهج للاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين ينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن استخدامها لهذا النظام قد ينتج عنه التعسف في احتجاز الأفراد، وقد يبلغ حد المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إذا أُطيلت فترة الاعتقال أو تكررت ممارسته.

لذا، نحثكم على أن تطلقوا سراح أبي العابودي، وجميع المحتجزين قيد الاعتقال الإداري، ما لم يُوجه لهم، على جناح السرعة، تهمة بارتكاب جريمة جنائية معترف بها دوليًا، وأن يحاكموا في إطار إجراءات تنقيد بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. كما نحثكم على أن تتخذوا الخطوات اللازمة على الفور لإنهاء ممارسة الاعتقال الإداري.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

معلومات إضافية

يبلغ أبي العابودي من العمر 35 عامًا، وهو أبٌ لثلاثة أطفال، ويشغل منصب مدير "مركز بيسان للبحوث والإنماء"؛ ويتركز عمله على التنمية المستدامة والتعليم في فلسطين. كما كان أبي مناصرًا بارزًا لـ "منظمة علماء من أجل فلسطين" وأحد شركائها، وهي منظمة تسعى لتعزيز العلم ودعم إدماج الأراضي الفلسطينية المحتلة في المجتمع العلمي الدولي. وكان من المفترض أن يشارك أبي العابودي في [اللقاء الدولي الثالث للعلوم في فلسطين](#)، المقرر انعقاده في الولايات المتحدة الأمريكية، في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في يناير/كانون الثاني 2020.

وفصلت القوات الإسرائيلية بين أبي العابودي وزوجته أثناء اعتقالهم له، وصادروا هاتفه وجواز سفره الأمريكي قبل احتجازه. وغادرت القوات المنزل دون إخبار زوجة أبي إلى أين يقتادوه، ولم تعلم قبل مرور يومٍ على اعتقاله أنه يُحتجز بسجن عوفر، بالقرب من رام الله، في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وصدر أمرٌ باعتقاله إدارياً لمدة أربعة أشهر، وقعه القائد العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. ومن المقرر أن تُأيد محكمة عوفر العسكرية، التي تقع على مقربة من رام الله، أمر الاعتقال في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وفي حال تأييد الأمر، سيكون من المقرر أن تتقضي مدة اعتقال أبي العابودي في 12 مارس/آذار 2020، على الرغم من إمكانية تجديده إلى أجل غير مسمى.

وكان أبي قد اعتُقل في 2005 و2010؛ حيث أمضى ما يزيد عن أربعة أعوامٍ في السجون الإسرائيلية بتهم تضمنت عضويته في "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وهي حزب سياسي يساري له جناح مسلح وتحظره إسرائيل.

وجمعت منظمة العفو الدولية على مر العديد من الأعوام أدلة تشير إلى استخدام السلطات الإسرائيلية الممنهج للاعتقال الإداري، كي تحتجز الأفراد تعسفيًا، لمعاقتهم بسبب آرائهم وانتماءاتهم السياسية المزعومة، وكذلك لاحتجاز المشتبه بهم الذين لا يمكن مقاضاتهم أو محاكمتهم لعدم وجود أدلة يُعتد بها. واستُخدم الاعتقال الإداري في بادئ الأمر كإجراء استثنائي في حالات الطوارئ، لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطرًا جسيمًا ووشيًا على الأمن. ويمكن تجديد أوامر الاعتقال إلى أجل غير مسمى؛

وثبقي الأدلة سرًا، مما يعني أنه لا يمكن للمعتقلين، فعليًا، الطعن ضد قانونية اعتقالهم أو معرفة الوقت الذي سيُطلق فيه سراحهم.

كما جمعت منظمة العفو على مدار أعوام عديدة أدلة تثبت استخدام السلطات الإسرائيلية الممنهج للاعتقال الإداري كنمط من الاعتقال السياسي، حيثما تُمكن السلطات من احتجاز السجناء السياسيين تعسفياً، ومن بين هؤلاء سجناء الرأي، وتثبت كذلك أن هذه الممارسة تُستخدم لمعاقتهم بسبب آرائهم وانتماءاتهم السياسية المزعومة، حيث أنهم لم يرتكبوا أي جرائم. وذكرت "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان" أنه ثمة 460 معتقلاً إدارياً دون أن توجه السلطات الإسرائيلية لهم تهماً أو أن يقدموا للمحاكمة، وتضمن هؤلاء طفلين وخمسة أعضاء بـ"المجلس التشريعي الفلسطيني". كما وثقت منظمة العفو تصاعداً في أعمال التهريب التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية ضد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، ونشطاء حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العبرية أو الإنكليزية أو العربية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 2 يناير/كانون الثاني 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: أبي العابودي